كلمة ونص

ميشيل خياط

السكن الشبابي الألق المغدور

حفزتني شكوى من بلدة السودا في محافظة طرطوس أن أفتح ملف السكن الشبابي، وكان في مطلع الألفية الثالثة حلماً ثميناً جداً تقنا إليه، ليصوغ إنجازاً سكنياً كبيراً لذوي الدخل المحدود.

طرحت المؤسسة العامة للإسكان ١٥ ألف شقة للاكتتاب، بمساحات صغيرة تراوحت بين ٦٠م٢ إلى ٨٠م٢، فكان الإقبال كبيراً، إذ وصل عدد المكتتبين في جميع المحافظات السورية إلى ٦٥ ألفاً بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، للشروط المبهرة: القسط الشهري ٢٠٠٠ ل.س، مدة التسليم ٥ سنوات، وإذا تأخرت المؤسسة تدفع للمكتتب ٨ بالمئة فائدة على مدخراته. يسدد المكتتب عند استلام البيت الفرق بين مدخراته (أقساطه) و٣٠ بالمئة من سعر الشقة، وتتكفل المؤسسة بالحصول على قرض من المصرف العقاري، يغطي ما بقي من ثمن الشقة، يسدده المكتتب القرض، خلال ١٠ إلى ٢٥ سنة حسب رغبته، بفائدة ٥ بالمئة وتعهدت المؤسسة العامة للإسكان بتسليم المنازل بسعر التكلفة زائد نفقات إدارية ٥ بالمئة فقط وبإنجاز البنى التحتية للضواحي الجديدة بما في ذلك محطات معالجة مياه الصرف الصحي. وارتفعت أصوات طالبت بقبول الجميع ومنها صوت المؤسسة ذاتها وقد اطلعت في حينه على مذكرتها بهذا الشأن. وكانت المكرمة المذهلة للسيد الرئيس بشار الأسد أن وجه بقبول جميع المكتتبين، استناداً إلى برنامج حاسوبي يحدد رقماً لكل مكتتب، حسب الفترة والمدة الزمنية التي باتت بعد قبول الجميع ٥و٧و١٠سنوات.

ثمة محظوظون استلموا شققهم خلال خمس سنوات بهذه الشروط المثالية، لكن اغلب المكتتبين لم يحالفهم الحظ ذاته إذ راح ألق التجربة يخمد تحت ذريعة ارتفاع أسعار المواد الأولية (إسمنت وحديد وخشب ومواد الإكساء)، وتوقفت ورشات القطاع الخاص عن متابعة البناء ريثما يتم البت بموضوع الأسعار، وبدا المشروع بالتلكؤ ودخل في الأداء البيروقراطي، لكن المأساة الكبرى كانت في طرطوس، إذ عجزت المؤسسة، مدعومة بقوة من عدة حكومات سورية متلاحقة، عن البناء على أرض استملكت لمصلحة السكن الشبابي ومكتتبيه الـ٣٥٠٠ في طرطوس، ونجح المعترضون في إلغاء الاستملاك الأول، وجرى البحث بصعوبة عن أرض غير زراعية للبناء عليها، وأنجزت لمصلحتها دراسات جديدة، وحتى الآن لم يستلم ما يقرب من ٢٧٥٠ مكتتباً بيوتهم علماً أن كثيرين منهم حرموا من بيوتهم وألغي اكتتابهم لعجزهم عن تسديد الأقساط الجديدة والكتلة المالية التي غدت كبيرة جداً بين المدخرات ونسبة الـ٣٠ بالمئة من السعر الجديد للشقة بعد الارتفاع الفاحش في كل الأسعار وبعد نسب التضخم الكبيرة التي عصفت بالليرة السورية.

أما وقد دارت عجلة بناء السكن الشبابي على نحو واسع في طرطوس بالذات، وبعد الإعلان من الديماس في ريف دمشق أن كل الشقق الشبابية في سورية ستسلم للمكتتبين في نهاية العام ٢٠٢٤، فإن من رقن قيدهم لعلة عدم تسديد الأقساط، قد اعتصرهم الألم إذ لم تعد مدفوعاتهم (مدخراتهم)، تساوي شيئاً وقد لا تكفي أجرة بيت لمدة شهر..!

وهؤلاء لم يبيعوا أرقامهم أو شققهم ولست أدري كيف وصلوا إلى هذا المصير، علماً أن المؤسسة أمهلتهم كثيراً وأنذرتهم وأعطتهم مهلاً طويلة.

ربما دفعهم القنوط، أوهناك من أوحى لهم أن البيوت لن ترى النور أبداً. لهؤلاء نطالب بموقف رحيم وكبير يعفو عن خطأ أجبروا عليه حتماً في ظروف مالية قاهرة جداً.

ولقد عودنا السيد الرئيس بشار الأسد على مثل هذه المواقف النبيلة في سياق العفو عند المقدرة.

ويمكن إعطاء هؤلاء دوراً جديداً يرحل فيه استلامهم لشققهم بعد استلام جميع المكتتبين.

ولعل ألق تجربة السكن الشبابي، يجب أن يستمر في مشاريع سكنية مماثلة للأجيال الجديدة، تترافق وعودة البناء، ومع زيادة الحد الأدنى للرواتب والأجور، فالسكن ضرورة حيوية، إذ لا حياة للبشر من دونه.

«الوطن» تتابع رصد تصحيح أوراق الامتحانات العامة

دمشق أنهت وحمص اليوم وحلب لا موعد محدداً وحماة واللاذقية بقي جزء بسيط من الكيمياء

محمود الصالح

كشف مدير الامتحانات في وزارة التربية يونس فاتي عن إنجاز أكثر من ٨٠ بالمئة من عمليات تصحيح أوراق الثانوية العامة بجميع فروعها.

وأضاف فاتي في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه على التوازي يتم إدخال نتائج عمليات التصحيح إلى برنامج تنتيج الامتحانات في مركز الحاسب المركزي في وزارة التربية، بحيث يتم إدخال علامات كل مادة فور الانتهاء من تصحيحها إلى الحاسب بعد إجراء التدقيق في كل ورقة إجابة، والتأكد من وصول الطالب إلى ما يستحق من علامات بناء على ما كتبه في ورقة الإجابة وفق سلم التصحيح.

وبين فاتي أنه يمكن أن تصدر نتائج امتحانات الثانوية العامة بكافة فروعها للدورة الأولى قبل عيد الأضحى فيما لو استمرت عمليات التصحيح والتنتيج وفق هذه الوتيرة، موضحاً أن الأولوية ليس للإسراع في إصدار النتائج وإنما لحصول كل طالب على حقه ومراعاة مصلحة الطلاب هي أولوية لدى جميع العاملين في العملية الامتحانية.

وكانت قد استمرت عمليات تصحيح أوراق امتحان الشهادتين الثانوية والإعدادية في جميع المحافظات للدورة الامتحانية الأولى والتي انتهت عمليات تقديم الامتحانات فيها يوم الثلاثاء الماضي.

«الوطن» رصدت عمليات التصحيح في عدد من المحافظات، والمراحل التي وصلت إليها ونسب إنجاز عمليات التصحيح. في محافظة دمشق مدير التربية سليمان يونس بين أن عمليات تصحيح أوراق الشهادة الثانوية بكل فروعها قد انتهت وعمليات تصحيح أوراق الشهادة الإعدادية مستمرة ولا يمكن تحديد موعد لنهاية عمليات التصحيح لأن لجان التصحيح يجب أن تأخذ وقتها في التدقيق بما فيه مصلحة الطالب، إضافة إلى أن جميع مراكز التصحيح مستمرة في عملها أيام الجمعة والسبت بغية الانتهاء من عمليات التصحيح في أقرب وقت ممكن من دون الاستعجال في ذلك بغية المحافظة على مصلحة الطلاب.

> مدير الامتحانات لـ«الوطن»: نسبة تصحيح الثانوية العامة أكثر من ٨٠ بالمئة والأولوية للتدقيق لتحقيق مصلحة الطلاب

وفي حلب أكد مدير التربية مصطفى عبد الغني قرب انتهاء عمليات تصحيح أوراق امتحانات الشهادة الثانوية، وفضل عدم إعطاء موعد لانتهاء عمليات التصحيح للفرعين العلمي والأدبي، وطلب عبد الغني أن يكون التصريح بموعد انتهاء التصحيح ونسب عمليات التصحيح صادراً بشكل مركزي.

وأوضح عبد الغني أن عمليات التصحيح في جميع المراكز في محافظة حلب راعت بالدرجة الأولى مصلحة الطلاب بحيث يتم التدقيق في كل أجزاء الإجابة، مع الالتزام بسلم التصحيح المقرر من وزارة التربية لكل مادة.

في حماة أكد مدير التربية يحيى منجد أن عمليات تصحيح أوراق الشهادتين مستمرة، وتم الانتهاء بشكل كامل من تصحيح أوراق امتحانات الدورة الأولى باستثناء مادة الكيمياء والتي بلغت نسبة التصحيح فيها حتى أمس ٩٠ بالمئة. وأوضح المنجد أن عدد المتقدمين للشهادة الثانوية بفروعها من أبناء محافظة حماة وصل إلى حدود ٢٠ ألف طالب وطالبة، على حين كان عدد طلاب الشهادة الإعدادية نحو ٣٢ ألف طالب وطالبة.

وفي محافظة اللاذقية أكد مدير التربية عمران أبو خليل أن عمليات تصحيح أوراق الامتحانات للشهادة الثانوية انتهت بشكل كامل باستثناء مادة الكيمياء حيث تم إنجاز تصحيح ٦٠ بالمئة من الأوراق لهذه المادة وباقي ٤٠ بالمئة وما زالت عمليات التصحيح مستمرة لإنجاز كامل الأوراق في أسرع وقت ممكن.

في محافظة الرقة بين مدير التربية فراس العلو أنه لا توجد عمليات تصحيح للشهادة الثانوية في المحافظة، حيث يتم تصحيح أوراق محافظة الرقة في محافظة أخرى، ولكن هناك ١١٣٢٨ طالباً تقدموا للشهادة الإعدادية من أبناء الرقة يتم تصحيحها في الريف المحرر وانتهت عمليات تصحيح جميع المواد باستثناء مادتي الرياضيات واللغة العربية، حيث بلغت نسبة التصحيح فيهما ٧٥ بالمئة، ومن المتوقع الانتهاء من هاتين المادتين خلال الأيام القليلة القادمة.

في محافظة دير الزور أكد مدير التربية جاسم الفريج أن عمليات تصحيح أوراق الشهادة الإعدادية ستنتهي خلال هذا الأسبوع حيث يوجد ١٣٢٢٧ طالباً من أبناء دير الزور تجري عمليات تصحيح أوراقهم في دير الزور، ولا يوجد في المحافظة تصحيح للشهادة الثانوية، حيث تجري عمليات التصحيح في محافظة أخرى.

وفي إدلب ذكر مدير التربية نادر عبدو أن عمليات تصحيح أوراق الشهادة الإعدادية مستمرة وتم الانتهاء من تصحيح مادتي الاجتماعيات واللغة وأرسلت إلى مراكز التنتيج وتستمر عمليات تصحيح باقي المواد لحوالي ٤٧٥ طالباً هم مجموع من تقدموا لامتحان الشهادة الإعدادية من أبناء محافظة إدلب.

والقنيطرة تنهي اليوم تصحيح مواد الشهادة الثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي

القنيطرة - خالد خالد

أكد مدير التربية بالقنيطرة عماد أسعد الانتهاء من عملية التصحيح للأوراق الامتحانية لطلاب الشهادة الثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي وقبل المدة المحددة نظراً لالتزام المصححين بالعمل بروح الفريق الواحد وبمسؤولية عالية من جميع المعنيين بعملية التصحيح، ومن خلال دوام يومي يبدأ في الساعة السابعة صباحاً ولغاية الساعة الرابعة عصراً.

ولفت إلى أن المديرية قامت بتأمين وسائط النقل اللازمة لتنقل جميع القائمين على عملية التصحيح من مناطق إقامتهم إلى مراكز التصحيح ذهاباً وإياباً، مبيناً ترحيل المواد المنجزة إلى دائرة الامتحانات لإجراء عملية التنتيج الورقي، ومن ثم التنتيج الإلكتروني، وبعد ذلك ترحل البيانات إلى الوزارة عبر المخدم، حيث يتم جمع البيانات في مركز الحاسب والتدقيق ومن ثم إصدار النتائج.

وأشار أسعد إلى إنجاز عملية التصحيح للشهادة الثانوية العامة للفرع الأدبي قبل نحو أسبوع، وبين أن عدد الأوراق التي تم تصحيحها في مادة الفلسفة ١٥٥٤ وباللغة العربية ١٥٤٦ والجغرافيا ١٥٦٩ والفرنسي ١٥٥٠ والتاريخ ١٥٥٥ والوطنية ١٥٥٣ والديانة ١٥٥٤ والانكليزي ١٥٤٥.

وأشار إلى أن مواد العلمي أيضاً أنجزت قبل أسبوع أيضاً باستثناء مادتي الكيمياء والانكليزي اللتين ستنجزان بشكل كامل اليوم (الأحد)، وبالنسبة لعدد الأوراق المصححة في الثانوية العامة للفرع العلمي الفيزياء ٣٣٠٧ واللغة العربية ٣٢٩٧ والرياضيات ٣٢٨٣ والفرنسي ٣٢٤٢ والعلوم ٣٢٧٠ والوطنية ٣٢٦٧ والديانة ٣٢٦٣ والانكليزي ٣٢٦٥ والكيمياء ٣٢٥٩.

وأوضح أسعد أن العمل في مراكز التصحيح كان يسير وفق الخطة الموضوعة ووفق برنامج زمني واضح، وأن عمليات التصحيح تمت بشكل منتظم، ووفق السلم المعتمد لكل مادة مع مراعاة مصلحة الطلاب. مشيراً إلى تأمين كل مستلزمات العمل والأجواء المريحة للعمل والجميع عمل بقدر كبير من المسؤولية، ولكل منهم مهمته الخاصة، فمنهم من يصحح ومنهم من يدقق ومنهم من يجمع العلامات.

ولفت إلى أن العملية الامتحانية سارت هذا العام بشكل جيد وعلى النحو الأمثل نظراً لتطبيق التعليمات الوزارية بدقة، وتدنّي نسب محاولة الغش، ليحصل كل طالب على ثمرة تعبه وسهره الليالي خلال العام الدراسي، مضيفاً: إن عدد حالات الغش في الثانوية العامة وبكافة فروعها هذه الدورة بلغت ٦٧ حالة فقط.

يذكر أن نسبة تصحيح شهادة التعليم الأساسي تراوحت بين ٨٥ - ٩٠ بالمئة وهناك مواد بلغت نسبتها ١٠٠ بالمئة والمتبقي فقط ثلاث مواد.

نقيب المحامين يتبرأ من تسعيرة محاميّ السويداء

فارس لـ«الوطن»: لا أتبنى تحديد أي أجر لأتعاب واستشارة المحامين ولم يصدر عن النقابة أي تعميم بهذا الخصوص

محمد منار حميجو

أكد نقيب المحامين الفراس فارس أنه لا يتبنى تحديد أي أجر لأتعاب واستشارة المحامين سواء الحد الأدنى أم الأعلى لأن هذا الموضوع شخصي يقدره المحامي، مشيراً إلى أن التعميم الذي حدد أجرة العقود واستشارة المحامين صادر عن فرع نقابة المحامين في السويداء وبالتالي هو خاص بهم وأنه خلال اليومين القادمين ستتم مناقشة هذا الموضوع في مجلس النقابة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف فارس أنه لم يصدر عن النقابة المركزية أي تحديد لأجور المحامين سواء في حدها الأعلى أم في حدها الأدنى وحتى إنه لم تتم مناقشة هذا الموضوع في مؤتمر النقابة العام الأخير، لافتاً إلى أن التعميم الصادر عن فرع السويداء هو أمر يخص محامي محافظة السويداء وليس ملزماً للمحامين الآخرين في المحافظات الأخرى.

وأشار فارس إلى أن هذا التعميم الصادر عن فرع السويداء يمكن أن يكون كلفة تقديرية لأجور الاستشارة للمحامين وليس ملزماً للمحامي، موضحاً أنه يمكن للمحامي أن يطلب أكثر من ذلك ويمكن أن يطلب أقل من ذلك فهذا الأمر يعتبر تقديرياً بالنسبة للمحامين ولا يوجد أي مأخذ حوله في هذا الموضوع.

واعتبر فارس أن المحامي هو الذي يقدر استشارته وأتعابه وذلك حسب معرفته وقدمه في مزاولته للمهنة ومكانته المهنية والقانونية وبالتالي هناك عدة اعتبارات لهذا الموضوع وبالتالي فإن النقابة لا تفرض على المحامي تحديد أجره ارتفاعاً ولا تخفيضاً، مشيراً إلى أنه هو الذي يقدر أتعابه.

وفيما يتعلق بموضوع رفع الدعم عن شريحة من المحامين الذين تجاوزت مزاولتهم للمهنة ١٠ سنوات أكد فارس أن الحكومة لم تف بوعودها حول استثناء المحامين المهجرين وبعض الفروع من قرار الاستبعاد من الدعم، مشيراً إلى أن المستبعدين حالياً نحو ٣٢ ألف محام وهذا عدد كبير.

وكشف أنه رفع كتاباً إلى مجلس الوزراء تضمن بعض المطالب وهي تشكيل لجنة حكومية وبمشاركة من نقابة المحامين لدراسة الحالات الإنسانية والحرجة للعديد من المحامين بحيث توضع معايير لدراسة هذه الحالات وإعادة الدعم للحالات التي تنطبق عليها هذه المعايير، لافتاً إلى أنه تضمن الكتاب أيضاً دراسة أوضاع فروع نقابة المحامين المتضررة وبالأخص إدلب والرقة ودير الزور.

وتضمن الكتاب الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه استبعاد المحامين الذين لا يملكون بطاقة ذكية «غير متزوجين» وفق مبدأ الحصة أو المستحقات كفرد والإبقاء على عائلتهم باعتبار أنه توجد حالات كثيرة يكون فيها رب العائلة موظفاً متقاعداً أو على رأس عمله أو من دون عمل وتم استبعاد العائلة بسبب وجود محام ينطبق عليه معيار الاستبعاد.. وأشار الكتاب إلى استبعاد المحامين الذين يملكون بطاقات ذكية «غير متزوجين» والذين تم نقل البطاقة إلى أسمائهم بسبب وفاة الأب أو الأم وفق مبدأ الحصة أو المستحقات كفرد، لافتاً إلى ضرورة عدم استبعاد المحامين الذين كانوا في الجيش العربي السوري بخدمة إلزامية أو احتفاظ أو احتياطية وذلك بعدم احتساب هذه المدة من ضمن عشر السنوات.

ومن المطالب أيضاً احتساب مدة عشر السنوات من تاريخ القيد في جدول المحامين الأساتذة وعدم احتساب مدة التمرين لكون فترة التمرين تعد فترة مران للمنتسب للنقابة ولا يستطيع المحامي المتمرن في هذه الفترة مزاولة المهنة بشكل مستقل عن الأستاذ المدرب.

وفيما يتعلق باختيار الانتساب إلى النقابة الذي أجرته النقابة أمس أكد فارس أن عدد المتقدمين بلغ نحو ١٣٠٠ ونسبة التغيب قليلة، مشيراً إلى أن التصحيح سيكون مركزياً، متوقعاً أن تصدر النتائج خلال الأسبوع الحالي.. ولفت فارس إلى أنه لم يتم ضبط حالات غش إلا حالة واحدة في دمشق في حين في باقي الفروع لم تأت أي حالة غش، مشيراً إلى أن هناك لجنة هي التي ستبت في حالة الغش التي تم ضبطها.

> الحكومة لم تف بوعودها تجاهنا حول استثناء بعض المحامين من رفع الدعم

> ١٣٠٠ متقدم لاختبار الانتساب إلى النقابة